



## الهجرة المغربية إلى دول الغرب الأفريقي وآفاق التعاون الاقتصادي

### – دراسة ميدانية –

زكرياء الحناوي

طالب باحث بسك الدكتوراه

مختبر المجتمع والقيم والتنمية

جامعة ابن زهر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

المغرب

### ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة المغربية إلى دول الغرب الأفريقي وتسلط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى استكشاف آفاق التعاون الاقتصادي بين المغرب ودول الغرب الأفريقي. تستند الدراسة إلى تحليل العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع المغاربة إلى الهجرة لدول الغرب الأفريقي، وكيف يمكن رؤية هذه الهجرة كتحويل اجتماعي واقتصادي. كما تتعقب الدراسة تأثير الهجرة المغربية على اقتصادات الدول المضيفة في دول الغرب الأفريقي، مثل التأثير على السوق العمل والتجارة بين البلدان، دون أن تغفل مناقشة التحديات التي تواجه الهجرة المغربية إلى دول الغرب الأفريقي، مثل التكامل الاجتماعي والأمن. كما تتناول الدراسة آفاق التعاون الاقتصادي بين المغرب ودول الغرب الأفريقي لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار.

**الكلمات المفتاح:** الهجرة، التكامل الاقتصادي، الاندماج، التعاون، الغرب الأفريقي، استثمار.



ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

This study addresses the phenomenon of Moroccan migration to West African countries and sheds light on the economic and social impacts of this phenomenon. It also explores the prospects for economic cooperation between Morocco and West African nations. The study is based on an analysis of the economic and social factors and conditions that drive Moroccans to migrate to West African countries, and how this migration can be seen as a social and economic transformation. Additionally, the study tracks the impact of Moroccan migration on the economies of host countries in West Africa, including its effects on the labor market and trade between nations. Furthermore, it discusses the challenges that Moroccan migration to West African countries faces, such as social integration and security. The study also delves into the prospects for economic cooperation between Morocco and West African nations to enhance trade and investment



## مقدمة

المغرب دولة تقع على مفترق طرق بين شمال أفريقيا وغرب أفريقيا، هذا الوضع الاستراتيجي يؤثر بشكل كبير على تدفقات الهجرة بينها وبين الدول الغربية الأفريقية. ويعزى جزء من هذه الهجرة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، على الجانب الآخر، يُمكن رؤية هذه الهجرة كمصدر للتحويل الاقتصادي في المناطق المستقبلية، من خلال تعزيز التبادل التجاري وتحفيز الاستثمارات. سيتناول هذا المقال تحليل عمق لظاهرة الهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا، مع التركيز على تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وآفاق التعاون الاقتصادي بين المغرب والدول الغرب أفريقي.

تؤشر الهجرة دوما على نوع من التنقل الاجتماعي داخل المجال، والذي يفرض حركية اجتماعية من فضاء لآخر، ومن ثقافة لآخرى مما يعني أنها تنتج ظواهر وحالات مجتمعية أخرى بحكم انطوائها على السبب والنتيجة في نفس الوقت، فهي نتيجة منطقية لتظافر عوامل متعددة، وسبب طبيعي لتوليد ظواهر أخرى، فهي تؤدي إلى إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية، هذه التحولات هي التي تحفز التغير الاجتماعي، غير أن ظاهرة الهجرة ليست وليدة العصور الحديثة، وإنما نشأت حيث وجد الإنسان، الذي تجرّه مجموعة من العوامل على الانتقال من مكان لآخر بحثا عن ظروف عيش ملائمة.

والهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية يعود تاريخها إلى زمن بعيد، وهي سمة تميزت بها الشعوب والقبائل، حيث أن الإنسان يبحث عن المناطق التي تسمح له بالعيش والاستقرار. انطلقت هجرة المغاربة نحو أوروبا الغربية مند بداية هذا القرن وكانت هذه الهجرة بالذات إلى بلد استعماري (فرنسا)، فلقد استقدم هذا البلد بالفعل مند الحرب العالمية الأولى جزء من ساكنة دول المغرب لشغل أعمال تركزت لحالها شاغرة من قبل رعاياها الأصليين، هكذا تعود حركات الهجرة بين المغرب وأوروبا الغربية أصلا إلى الروابط الاستعمارية. أما بعد استقلال المغرب فإن الهجرة ستعرف تطورا ملحوظا، حيث ستشهد أوروبا الغربية في الستينات من القرن الماضي ازدهارا اقتصاديا ما سيؤدي إلى ازدياد حاجتها من اليد العاملة والتي ستجدها في مستعمراتها سابقا، ليبرم المغرب مجموعة من الاتفاقيات مع بلدان أوروبا الغربية وكذلك مع بعض البلدان العربية البترولية. لقد شهد المغرب حركية هجرية اتسمت بالكثافة وكثرة الاتجاهات، بداية بالدول الاستعمارية مروراً بالهجرة السرية وصولاً إلى هجرة الشباب المغاربة لدول الغرب الأفريقي، هذا الاتجاه الأخير هو موضوع اشتغالنا في هذه الدراسة. محاولين الإجابة عن عدة اشكالات جوهرية، أولا ما الذي أدى إلى تحويل المسار الهجروي للمغاربة من دول الشمال إلى دول الجنوب؟ وما آفاق التعاون الاقتصادي بين المغرب وبلدان الغرب الأفريقي؟

## البنية المفاهيمية للدراسة

إن معالجة أي موضوع يفترض بالضرورة تحديد المفاهيم الأساسية التي تؤطره بغية رفع أي غموض أو التباس، خصوصا عندما نكون أمام مفاهيم تتميز بغنى على مستوى الدلالة والايحاء ما يجعلها تتصف ببعض التعقيدات والمفارقة خصوصا، عندما تكون أمام تحديات من قبل اشكالية الضبط الدقيق والاجرائي الذي تعاني منه المفاهيم في العلوم الانسانية، أو كون المصطلح العلمي مشترك تتقاسمه الكثير من العلوم الانسانية والاجتماعية، أو أنه مفهوم مركب ذو تعدد في المعاني والدلالات، أو اختلاف التوجيهات العلمية للباحثين. والهجرة كمفهوم أسيل حوله مداد كثير لكننا في هذا المقال لن ندخل في تفاصيل السيرورة الابستيمية لمفهوم الهجرة بل سنعرج على بعض التعريفات المقدمة للمفهوم لتتجه مباشرة لتحليل الظاهرة.



تطلق كلمة الهجرة بصفة عامة على حركات السكان، أي تحركاتهم الفردية والجماعية؛ ولكن هذا المفهوم يبقى دون تعريف محدد ومتفق عليه، فاهتمام العلوم الانسانية بظاهرة الهجرة أنتج مجموعة من التعاريف التي اختلفت باختلاف المرجعيات التي درست وفقها (تاريخية وجغرافية وسوسولوجية واقتصادية وسياسية) حيث توافقت في مفهوم المصطلح، واختلفت من ناحية محدداته.

"تستخدم كلمة مهاجر تعبيراً على الوافد والنازح ومصطلح النزوح يعني ترك المكان ثم الوفود ويعني الهجرة إلى مكان ما"<sup>1</sup>. فالمهاجر إذن هو الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلية إلى الإقامة الجديدة بهدف الاستقرار أو العمل. كما نجد أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لسنة (1990) تعرف المهاجر على أنه "الشخص الذي سيندمج أو دمج في نشاطات اقتصادية مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر موطنه الأصلي"<sup>2</sup>، أما قاعدة روما فتعرف المهاجر على أنه "ذاك الشخص الذي يترك بلده الأصلي قصد الاستقرار ببلد أجنبي بغية العمل والاستقرار بهذا الأخير"<sup>3</sup>، وبالتالي فالمهاجر هو كل من يغادر بلده الأصلي للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية.

ارتبطت ظاهرة الهجرة في المجتمعات بمعناها المحدد، أي بانتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بحثاً عن عمل أو فرص ارتقاء اجتماعي واقتصادي وعلمي مختلفة أفضل من القائمة في بلدانهم، وفي حالات عدة بحثاً عن الأمان للتخلص من أوضاع الظلم أو الاضطهاد الاجتماعي والسياسي. وهذا ما يؤكد على أن الهجرة في آخر المطاف ما هي إلا تعبير عن التغيرات الطارئة عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمعات المعاصرة.

#### منهجية الدراسة

يحتاج أي بحث إلى النهج الذي يسير عليه من أجل الوصول إلى نتائجه المتوخاة، فمسألة المنهج أساسية في كل بحث علمي من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة، تقول (مادلين غرافيتز) في هذا الصدد "المنهج هو مجموعة من العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تبانها والتأكد من صحتها"<sup>4</sup>، والمنهج قبل كل شيء أسلوب منطقي ملازم لكل عملية تحليل ترتدي الطابع العلمي، حيث يجمع أكثر من عملية تتلاقى جميعاً عند بلوغ هدف واحد والعمليات الجزئية تصبح مكونة في إطار المنهج ويتسم كل منها بدور جزئي يخدم بلوغ الهدف الشامل.

اعتمدنا في هذه الدراسة المقارنة الكيفية القائم على مبدأ التفاعل والاتصال المباشر بين الباحث الحامل لأداة بحثه والمبحوث المالك لحقيقته الاجتماعية والتاريخية؛ وذلك من أجل النفاذ إلى عمق الظاهرة، حيث أن "المنهج الكيفي يشير إلى تلك الاستراتيجيات البحثية مثل الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المتعمقة والمعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعي والبحث الحقل... الخ، والتي تسمح للباحث بأن يحصل على معرفة مباشرة في العالم الواقع الذي يتناوله بالبحث والدراسة"<sup>5</sup>. لكن اختيارنا للمقاربة الكيفية لا يحل مشكلة البحث بل تبقى أمامنا مرحلة أخرى وهي على درجة كبيرة من الأهمية وهي مرحلة اختيار التقنية التي سنستعملها لجمع المعطيات من الميدان.

ويبقى السبيل لقراءة الأسباب التي أثرت في تحول المسار الهجروي للمغاربة وفقاً لمقترح الفهم الذي حدده بورديو حيث يؤكد أن "الظاهرة العلمية بناء وليست معطى"<sup>6</sup>، وأن الاشتغال عليها يستوجب "عملاً حذراً باستمرار"<sup>7</sup>، وبالتالي فالمقابلة والملاحظة ستكونان سبيلنا إلى بناء الواقع السوسيوثقافي للظاهرة وإعادة قراءته وتفكيكه أملاً في الفهم والتفسير.

في هذه الدراسة اعتمدنا على تقنية المقابلة كأداة مستعملة في البحوث الميدانية الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالرجوع إلى أدبيات العلوم الإنسانية، بصفة عامة والمنهجية بصفة خاصة نجد أن المقابلة أخذت الكثير من المعاني، فالدارسون يعرفون المقابلة بأنها "عبارة عن حوار منظم ومؤطر بأسئلة موضوعية مسبقاً ما بين الباحث وطرف آخر، قد يكون فرداً أو جماعة، أي





ومن الأكيد أن هذا التحول له مبرراته، وما شد اهتمامنا هنا هو ظهور مسار جديد-قديم للهجرة المغربية في اتجاه البلدان الإفريقية، لتكون غايتنا من هذا المقال هي الإجابة عن سؤال أساسي وهو كيف تم تغيير المسار الهجروي للمغاربة؟ وخاصة في الآونة الأخيرة، فبعد أن كان حلم العديد منهم هو العبور في اتجاه أوروبا تغيرت الوجهة لتصبح الهجرة في اتجاه عكسي أي ما يمكن تسميته بالهجرة العكسية للمغاربة.

وللإجابة على هذا السؤال وجبت العودة إلى حدث عالمي له تأثير كبير على حركة السكان بالعالم وهو الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، هذه الأخيرة أضرت بالأنشطة الاقتصادية بدول الشمال مما أثر بشكل كبير في قدرتها على الاستيعاب المهني والاجتماعي للمهاجرين. كما أثرت على دول الجنوب بتراجع التحويلات المالية التي كانت تأتيها من مهاجريها بدول الشمال. فالأزمة المالية لسنة 2008 كانت عاملا حقيقيا لعملية الركود التي عرفتها بعض دول أوروبا والتي تعد وجهة للمهاجرين المغاربة.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة سيكون لها تأثير كبير على مسارات الهجرة بالعالم، حيث أدت إلى تغيير المسار الهجروي للمغاربة، فبعد أن كانت رغبة كل شباب هو العبور في اتجاه الضفة الثانية من المتوسط، سيتغير هذا الموقف في سنة 2008 وذلك عائد إلى عدة أسباب تعتبر الأزمة الاقتصادية أبرزها، في مقابلة مع محمد بن الحاج (مهاجر مغربي إلى السنغال سنة 2010) يقول « هاجرت كبقية أفراي إلى الدار البيضاء للعمل، وكانت فكرة الهجرة إلى إسبانيا لا تفارقني حيث أن قضية عبور البحر للعيش في إسبانيا كانت مجرد مسألة وقت بالنسبة لي، ولكن بعد سنة 2008 تغيرت فكري حول الهجرة إلى إسبانيا، وذلك راجع إلى الأخبار التي تلقيتها من أولئك الأصدقاء الذين هاجروا حيث أبلغوني على أنه لا وجود للعمل وأنهم ندموا على هجرتهم فلقد أصبحوا معطلين بعد أن كانوا يعملون وأضحوا يتمنون العودة إلى البلاد».

كانت أزمة 2008 عاملا حقيقيا لعملية الركود التي عرفته دول أوروبا، حيث كان لها آثار واضحة على دول البحر الأبيض المتوسط، فقد تصاعدت البطالة في أوساط المواطنين الأصليين لتلك الدول وبالتالي فالمهاجرون كان لهم نصيب من هذه الأزمة، فبعد آمال كبيرة عقدوها على الهجرة لتكون هي الخلاص من واقع اجتماعي يرفضونه يجدون أنفسهم في ضيافة البطالة بعد أن كانوا يشتغلون في بلدانهم الأصلية، فمحمد كان ينظر على أن هجرته إلى أوروبا مسألة وقت ولكن الأزمة ستقلب حساباته فقد تيقن أن هجرته إلى إسبانيا لا فائدة ترجى منها، وأنه سيصبح عاطلا مثل باقي أصدقائه إن هاجر، ليتغير مسار هجرته من الشمال في اتجاه الجنوب وتكون وجهته دول الغرب الإفريقي ليحط بالرحال بالسنغال وعن هذا يقول محمد « بعد أن تأكدت أن هجرتي إلى إسبانيا ستكون من دون فائدة، بقيت بالدار البيضاء أشتغل بأعمال البناء ولكن فكرة الهجرة لم تغب عن بالي، ليخبرني صديق لي أن هناك شركة تعمل بمجال البناء تصطحب العمال للاشتغال في السنغال ومن ثم قررت أن أهاجر وأجرب حظي هذه المرة ولكن ليس في اتجاه الشمال بل الجنوب، هاجرت إلى السنغال واشتغلت مع تلك الشركة ولا زلت أشتغل معها فأوراش البناء في السنغال لا تنتهي، وخاصة بعد الزيارات التي قام بها ملك المغرب لتلك البلاد، فهناك عدد كبير من المغاربة يعملون هناك في مختلف القطاعات»، وهنا يمكن القول على أن الهجرة المغربية تشتغل على نحو نسقي متميز، فالمبحوث لم يتخلى عن حلم الهجرة لكن الأزمة الاقتصادية أثرت في مساره الهجروي والذي تحول إلى اتجاه دول الغرب الإفريقي والتي ظهرت بها دينامية هجروية، وبالتالي يستفاد من قراءتنا لما قاله محمد أن التاريخ وتطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجدر الجغرافي للمغرب بالقارة الإفريقية، أدت جميعها إلى حضور وازن للمغاربة بدول الغرب الإفريقي، فالمغرب بمثابة شجرة أغصانها في أوروبا وجنودها في إفريقيا.

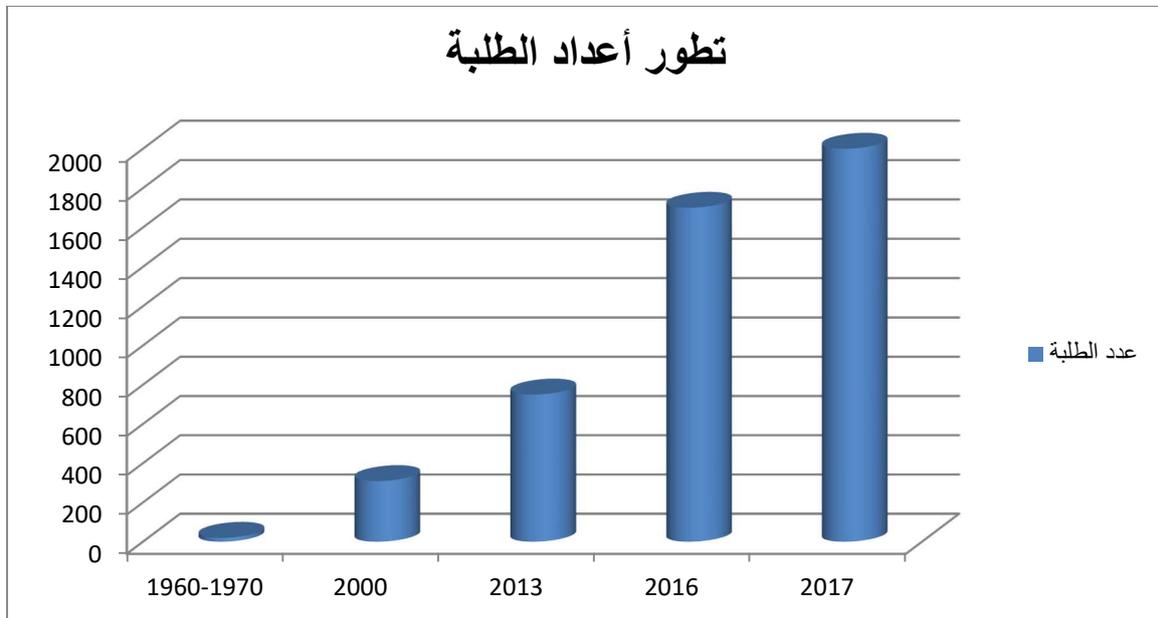
أضحى المد الهجروي عموما من أجل العمل يتم في سياقات مختلفة تماما جراء تأثيرات الأزمة، وكذا عودة المغرب للاتحاد الإفريقي وسعي هذا الأخير جاهدا إلى التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإفريقية للهجرة، ليطم هذا إحياء



مسار هجروي وفق دينامية تخدم مصالح الدول الإفريقية من خلال التعاون فيما بينها بمعادلة رابح رابح. هكذا يتضح أن الهجرة المغربية اتخذت بعدا جديدا لتتكون شبكات أفضت إلى بروز فضاء هجروي جديد يتسم بشساعته وتنوعه، شبيه بأرخبيل ما فتئ يتوسع ويتخذ طابعا عبر وطني.

وقد كشف معهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس بالرباط، عن نتائج دراسة ميدانية أنجزها بتنسيق مع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، سلط من خلالها الضوء على الخصائص التي تتميز الهجرة المغربية نحو الدول الإفريقية خصوصا نحو السنغال والكوت ديفوار. وخاصة أن الطابع التجاري يعتبر المهيمن تاريخيا على هذه الهجرة بجميع مكوناته. "إلا أن العقود الأخيرة عرفت بعض التحولات بعد أن بدأت مكونات أخرى بالبروز في الهجرة المغربية إلى الدول الإفريقية، كقنفة الطلبة خصوصا في ميدان الطب، حيث أن ثلث الطلبة بكلية الطب بالسنغال هم مغاربة، ومن بين التحولات التي أوردتها الدراسة سرعة اندماج المغاربة في المجتمع السنغالي وارتفاع نسبة الزواج المختلط بين المغاربة والسنغاليات، وكذا ظاهرة التأنيث التي شهدتها الهجرة المغربية سواء من خلال هجرة النساء أنفسهن أو عبر التجمع العائلي أو القدامات من أجل الدراسة، وهو ما نتج عنه ارتفاع عدد النساء المقاولات وتطور العمل الجمعي للمهاجرين المغاربة سواء في السنغال أو الكوت ديفوار"<sup>11</sup>.

تميزت السنغال بكونها بلدا مصدرا للمهاجرين، سواء نحو المستعمرات الإفريقية الفرنسية، لأن السينغاليين اضطلعوا بدور الوساطة لفائدة الإدارة الاستعمارية، ثم نحو فرنسا وأخيرا نحو باقي أوروبا؛ أفريقيا وأمريكا الشمالية. كما عرفت السنغال بدورها القديم في استقبال المهاجرين من الدول المجاورة لها، فحركية السكان بين السنغال وجيرانها تعود لتقليد قديم طويل، وقد ارتبطت عمارة الساحل الأطلسي بالأوروبيين، والسكان المحليين للدول المجاورة منذ القرن الخامس عشر ببداية الاتجار بالرقيق، لكن ومع التحولات التي شهدتها المجال على مختلف الأصعدة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أصبحت السنغال الوجهة المفضلة للعديد من المستثمرين والطلبة الباحثين عن العمل، وكذلك الطلبة كما يوضح الشكل التالي؛



المصدر<sup>12</sup>



وتستمر هجرة المغاربة في اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن الوجهة هذه المرة ستكون أبعد من السنغال وغيرها من دول الغرب الإفريقي، في مقابلة مع عبد الجليل بن سالم (مهاجر مغربي إلى غينيا الاستوائية سنة 2013) يقول «هاجر أخي إلى إسبانيا بطريقة سرية، مما ولد لدي رغبة في الهجرة واللحاق به إلى إسبانيا، ولكن ما وصلني منه من أخبار حول قلة الشغل وصعوبة الحصول على بطاقة الإقامة خاصة بعد الأزمة جعلني أتخلى عن حلم الهجرة إلى أوروبا، واتجهت إلى إفريقيا للعمل بغينيا الاستوائية، اقترح عليّ أحد الأصدقاء كان يعمل هناك الفكرة، وقلت إن لم أنجح في الهجرة إلى أوروبا فلما لا أهاجر إلى إفريقيا. ظروف العمل في غينيا الاستوائية جيدة، لكن حرارة الجو هناك مرتفعة جدا، ما يضطرنا للاستيقاظ فجرا والعمل من الفجر إلى العاشرة صباحا أما بعد العاشرة صباحا فلا وجود لظروف ملائمة للعمل بسبب ارتفاع درجات الحرارة»، إن ما قاله المبحوث يدخل في صميم ما قدمته النظرية الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة الهجرة حيث وضعت علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، فالزيادة المطردة للعمل في بعض القطاعات والمهن بالدول الإفريقية كان عاملا لدفع شباب المغرب للهجرة إلى السنغال وغينيا الاستوائية في ظل عدم قدرة سكانها على تلبية الطلب في نوعية معينة من العمال.

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعدّ أرنيسست رافينستين (Arnist Raffinistine) صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة (1885) "من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان (قوانين الهجرة) حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية"<sup>13</sup>. كما أضاف أن الهجرة تتزايد مع تطور التكنولوجيا.

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين (Ravenstein) مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد افريت لي (Ivrit leé) 1966 صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع، وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول العاملين بالوضع في دول الأصل ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، والعوائق السياسية، وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهل أو يعرقل الهجرة. بالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا أنه تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر في تفسير السلوك الإنساني.

انطلاقا من تحليل هذه النظرية يمكن القول أن هجرة المغاربة إلى دول الغرب الإفريقي قائمة أساسا على الجانب الاقتصادي، فالهجرة آلية تروم تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين المغرب ودول الغرب الإفريقي عن طريق استثمار مجموعة من الرساميل المغربية في تلك الدول وكذلك هجرة الشباب المغاربة إلى تلك الرقع الجغرافية للعمل وتبادل الخبرات والكفاءات في شتى المجالات إضافة إلى الطلبة المغاربة الذين فضلوا اتمام دراساتهم بدول غرب إفريقيا، هذا التوجه لا يعد جديدا على المغاربة لأن المغرب له تاريخ ممتد وعريق في إفريقيا وفي علاقات التعاون، غير أن تمثلات المواطنين المغاربة حول دول أوروبا جعلتهم يهملون دول الجنوب أو يجعلونها خارج اعتباراتهم سواء في الاستثمار أو الدراسة إلا أن التحولات الأخيرة بمجتمعات الشمال والأزمة المالية وتساعد اليمين المتطرف وخاصة في فرنسا ولا أدل على ذلك من نتائج الانتخابات الأخيرة سنة 2017 التي حصل فيها حزب اليمين المتطرف الفرنسي على نحو 11 مليوناً من الأصوات، وتعد النتيجة تاريخية في مسار حزب "الجبهة الوطنية" وهذه نسبة لا يستهان بها تؤكد على وجود تحول في نظرة المواطنين الفرنسيين حول الأجانب المهاجرين وضغطهم على الحكومات من أجل إعادة النظر في سياساتها المعتمدة حول الهجرة اللجوء.



تسيير هجرة الشباب المغاربة في اتجاهين هما؛ المدن الكبرى والخارج، ولكل اتجاه مميزاته ورهاناته، وتنقسم الهجرة إلى الخارج بدورها إلى اتجاهين التقليدي المتمثل في دول أوروبا والتي هاجر إليها المغاربة بكل الطرق، ليأتي الدور على مسار جديد في اتجاه دول إفريقية جنوب الصحراء. فلقد كان للأزمة الاقتصادية وقع كبير على مسار الهجرة، حيث اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من التدابير كما شجعت عودة المهاجرين إلى دولهم الأصلية بسبب اتساع نطاق البطالة فضلا عن الارتفاع النسبي لتكلفت المزايا الاجتماعية للمهاجرين الذين أصبحوا مصدرا إزعاج لهذه الدول، لقد دفعت هذه التغيرات في المواقف الأوروبي المغاربة إلى تغيير وجهتهم والهجرة إلى دول إفريقية جنوب الصحراء.

### آفاق التعاون الاقتصادي: المغرب-الغرب الإفريقي

تتنامى الهجرة الدولية بفعل العديد من العوامل المرتبطة بالتفاوتات في مستوى التنمية والفوارق الديموغرافية المتنامية وانعكاسات التغيرات المناخية وظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة، ورغم كل هذا فالهجرة تظل عاملا مساهما في بناء المجتمعات وتطوير الأمم. وقد شهدت موجات الهجرة المغربية خلال السنوات الأخيرة تحولات من حيث طبيعتها ومداها ومساراتها، وهذا عائد إلى عدة عوامل فضلا عن الاتفاقات الإقليمية التي تساهم في تيسير حرية تنقل السلع والأشخاص، بما في ذلك حركة اليد العاملة. ويعد المغرب اليوم أكبر مستثمر في غرب إفريقيا والثاني على مستوى القارة، بعد جنوب إفريقيا، فالمغرب يقدم أوراقا جد رابحة لإفريقيا، خاصة أنه يعتمد سياسة التعاون مع بلدان القارة بمنطق رابح - رابح، قائم على تحقيق المصالح المشتركة، كما سبق وأشرنا لذلك، موظفا في ذلك أذرع الاقتصاد القوية بما فيها المكتب الشريف للفوسفات، والشركات الكبرى للتأمين والبنوك.

ولم يتوقف انفتاح المغرب نحو دول إفريقية على إبرام اتفاقيات مع الدول فقط، حيث بات القطاع الخاص المغربي حاضرا بقوة في القارة السمراء. وكمثال لذلك فقد اشترى بنك "التجاري وفا بنك" (أحد أكبر البنوك المغربية الخاصة) "كوجي بنك" الرواندي، أحد أكبر المصارف في هذا البلد الإفريقي. كما وقع "المكتب الشريف للفوسفات" (شركة حكومية) اتفاقية بـ 3.7 مليارات دولار مع إثيوبيا لبناء أكبر مصنع لإنتاج الأسمدة في القارة. وفي 2016، عزز المغرب موقعه كأول مستثمر إفريقي في القارة، حسب وكالة الأخبار الاقتصادية "إيكوفين"، بقيمة 5 مليارات دولار و22 مشروعا. وكان تقرير مركز تحليل تابع للمكتب الشريف للفوسفات، كشف أن المغرب أبرم مع دول جنوب الصحراء الإفريقية نحو 590 اتفاق تعاون منذ 2000. وتتواجد حاليا بإفريقيا أكثر من 1000 مقالة مغربية، استثمرت ما بين 2008 و2015، ما مجموعه 2.2 مليار دولار أمريكي، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء<sup>14</sup>.

لا شك في أن الدولة المغربية تربطها علاقات تاريخية وثقة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء من العصور الوسطى إلى يومنا هذا. وقد أسهمت عدة عوامل في بلورت هذه العلاقات وتشكيلها بالصورة التي نراها عليها حاليا. ولا يخفى المهتمين بهذا الوضع أن المملكة المغربية اليوم تعتبر بحق شجرة وافرة الظلال، أغصانها في حوض البحر الأبيض المتوسط وعروقها متجذرة في أعماق إفريقيا إلى غاية الحافة الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى. ولعل المتتبع لطبيعة هذه العلاقات، لا بد وأن تحصل له قناعة راسخة بأن المملكة المغربية استثمرت في القارة الإفريقية منذ قرون خلت، روحانيا وثقافيا وفكريا وعمرانيا وتجاريا واقتصاديا وسياسيا. وكانت لها مبادرات تاريخية عديدة في سبيل مد الجسور بينها وبين تلك الأخرى.

تشكل الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعبر عن تدفق البشر والموارد بين بلدان مختلفة، وتمتاز بأنها تشكل جسرا بين ثقافات متنوعة وتفتح أبواب التعاون والتبادل الثقافي والاقتصادي. في هذا السياق، تبرز الهجرة المغربية نحو دول غرب إفريقيا كنموذج ملموس لهذه الظاهرة، حيث يبحث العديد من المغاربة عن فرص جديدة ومستقبل أفضل. تتجلى هذه الظاهرة بوضوح في سياق



تطورات اقتصادية واجتماعية معقدة داخل المملكة المغربية، وتدفعها عوامل متنوعة تتراوح بين التحديات الاقتصادية والبطالة والرغبة في تحقيق الاستقرار الشخصي والمهني.

مع إن الهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا تحمل في طياتها عددًا من التحديات والصعوبات، إلا أنها تأتي أيضًا مع فرص هامة يمكن استغلالها لصالح العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي. تجمع الهجرة بين مفهومين اثنين يتناقضان في بداية الأمر: الفقد والاكتساب. يفقد المغرب مواطنين مهرة وطموحين يتجهون نحو الخارج بحثًا عن مزيدٍ من الفرص، ومن ناحية أخرى، يكتسب هذا البلد الخبرات والروابط الثقافية والاقتصادية القيمة.

خلاصة القول تسهم الهجرة في تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين المغرب ودول غرب أفريقيا، من خلال وجود مغاربة يعملون ويستثمرون في هذه الدول، يمكن تعزيز التبادل التجاري وتطوير الاستثمارات المشتركة، ونقل الخبرات المكتسبة في المغرب الى بلدان الغرب الافريقي كما أمكن للهجرة أن تكون فرصة للشباب المغربي للحصول على تعليم أفضل أو تدريب متقدم في دول غرب أفريقيا، مما يساهم في تطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل.

#### التحديات والمعوقات:

تواجه الهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا تحديات قانونية وتشريعية، مثل مشاكل الإقامة والعمل القانوني. قد يتعين على المهاجرين التكيف مع قوانين جديدة وإجراءات مختلفة، مما يؤثر على استقرارهم، كما أن بعض دول غرب أفريقيا تواجه تحديات اقتصادية وبنية تحتية ضعيفة، مما يقلل من جاذبية هذه الدول كوجهة للاستثمار والعمل. هذا يمكن أن يؤثر على فرص التعاون الاقتصادي بين المغرب وتلك الدول، والتي يعاني بعضها كذلك من ضعف الاستقرار السياسي والأمني.



## خاتمة

تعتبر الهجرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على العالم، حيث تلعب دورًا هامًا في تبادل الخبرات والثقافات بين البلدان المختلفة. تُعد الهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا أحد الأمثلة على هذا النوع من التنقلات البشرية التي تأخذ أبعادًا اقتصادية متعددة، يظل هدف المغرب هو بناء علاقات قائمة على المعاملة بالمثل والمساواة في السيادة وخدمة المصالح المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للشعوب، والهجرة تعد أحد آليات توطيد العلاقات المغربية مع دول إفريقيا فالمهاجر يعد سفيرا لبلده داخل البلد المستقبل له، وفي النهاية يمكن القول أن المغرب أصبح يقدم نموذج القوة الناعمة في قارة إفريقيا، ليس فقط الجوانب الاقتصادية أو السياسية والاستراتيجية، بل حتى ما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب.

في ختام تحليلنا للهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا والآفاق الواعدة للتعاون الاقتصادي، يظهر بوضوح أن هذه الظاهرة لا تقتصر على تبادل الأفراد فقط، بل تفتح أبوابًا واسعة أمام فرص التنمية والنمو المستدام. تعكس هذه الهجرة النمط الحديث للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية عبر الحدود، حيث يمكن للتعاون بين المملكة المغربية ودول غرب أفريقيا أن يشكل نموذجًا مثاليًا للتعاون الإقليمي. من خلال تعزيز التجارة، وتبادل المهارات، وتطوير المشاريع المشتركة، يمكن أن يكون للتعاون الاقتصادي دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، مع تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلدان المعنية، يمكن أن ينمو الشراكة إلى مستويات جديدة من التفاهم والتقدم. وبهذا، يتضح أن الهجرة المغربية إلى دول غرب أفريقيا ليست مجرد تحدٍ اجتماعي واقتصادي، بل هي فرصة حقيقية للتعاون والتنمية. وفي عصر يتطلب التحديات العابرة للحدود الابتكار والتعاون، يمكن أن يكون هذا التجمع بين الثقافات والفرص نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي والتقدم المشترك.

## الهوامش:

- 1- علياء شكري وآخرون، دراسات في علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفيسست، مصر، 2006، ص 271.
- 2- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990
- 3- الكبير عطوف، الهجرات العالمية والمغربية قضايا ونماذج مقارنة سوسيو تاريخية 1045-2011، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، أكادير: ط. 2، 2012، ص 11.
- 4- مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، منطق المبحث في العلوم الاجتماعية، [ترجمة: سالم عمار]، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993، ص 9.
- 5- محمد علي محمد، علم اجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 3، 1983، ص 286.
- 6- Pierre Bourdieu et autres, Le métier du sociologue, Edition Mouton, paris. 1980. P 51.
- 7- Pierre Bourdieu et autres, Le métier du sociologue, Edition Mouton, paris. 1980. P 119.
- 8- عبد الله استيتو، إعداد البحوث والأطاريح الجامعية: الضوابط المنهجية والمحددات التوبوغرافية، مطبعة BJ PRINT، أكادير، ط4، 2017، ص 77.
- 9- العربي أعراب، الحضور المغربي الراهن بإفريقيا جنوب الصحراء السينغال، في كتاب جماعي، المغرب في إفريقيا الصحراء المغربية وقضايا الهجرة، تنسيق عبد الكريم مدون وآخرون، آفاق للدراسات والنشر، مراكش، 2021، ص 240.
- 10- العربي أعراب، م.س، ص 249.
- 11- يحيى أبو الفرح، الهجرة المغربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، تم نشره بموقع مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج 20-09-2013، [www.ccme.org.ma/ar/actualites-ar](http://www.ccme.org.ma/ar/actualites-ar)



- 12- محمد أعراب، م.س، ص 250.
- 13- أرنست رافينستين، "قوانين الهجرة"، لندن: صحيفة جمعية الإحصاء 1985، ص.ص، 167-227.
- 14- محمد بن سعيد، المغرب يعول على تعاون اقتصادي مع دول إفريقيا لتطوير علاقاته، 08.03.2018. <https://www.aa.com.tr/ar>